



العنف و علاقات القوة: أنماط ومسببات العنف ضد المرأة في شمال غرب سوريا

حزيران/يونيو ٢٠٢٣

منى خيتي

باحثة و ناشطة سورية، تركز على قضايا النساء والصحة العامة

فهرس المحتويات

٣ مقدمة
٣ المنهجية
٣ أولاً: أهداف و مبررات الدراسة
٤ ثانياً: الإطار النظري لتحليل البيانات:
٥ ثالثاً: التحديات
٥ نتائج البحث
٧ أشكال العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا
٧ أولاً: أنماط العنف الهيكلية والمؤسسية:
٧ ١. العنف القانوني والتشريعي:
٩ ٢. العنف الاقتصادي:
١١ ٣. عنف الوصول للخدمات الصحية والعنف الإنجابي
١٣ ٤. غياب خطط عابرة للقطاعات لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي وحماية النساء من العنف
١٥ ٥. العنف الناجم عن الإصرار على تجليات الذكورة المفرطة
١٦ ٦. استهداف النساء كسلاح حرب لوصم المجتمع بالعار
١٦ ٧. العنف الإعلامي والإلكتروني
١٧ ثانياً: أنماط العنف الناجمة عن التفاعل بين الأفراد داخل المنزل ضمن حيز الأسرة
١٧ ١. العنف الأسري
١٨ ٢. العنف ضد الفتيات
١٩ خاتمة
٢٠ التوصيات

مقدمة

خلال أكثر من عقد على النزاع السوري، وما رافقه من عمليات حربية واضطراب ونزوح، ازدادت المخاطر على النساء والفتيات وازدادت هشاشتهن تجاه أنماط متعددة ومتداخلة من العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي، ولا سيما لجهة الارتفاع المقلق في معدلات تزويج الفتيات. لا نركز فقط في البحث على آثار العنف الاقتصادي التي تعاني منه النساء في شمال غرب سوريا فقط، والتي تسبب في اعتماد نسبة كبيرة منهن على المساعدات الإنسانية بشكل كامل، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقارب مليوني امرأة وفتاة بحاجة مساعدة إنسانية عاجلة. يضاف إلى ذلك أنماط العنف الأخرى التي نجمت عن تفكك البنى الاجتماعية بسبب موجات النزوح والتهجير والتي أدت إلى غياب البيئة الداعمة وخلق تنافس على الموارد نظراً للارتفاع الهائل في الكثافة السكانية في المنطقة التي وصلت إلى ٤,٦ مليون مدني/ة. ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة في شباط ٢٠٢٢، يوجد ٢,٨ مليون نازح/ة داخلياً، ومن هؤلاء ١,٧ مليون يعيشون في مخيمات نظامية أو عشوائية، تقدر نسبة النساء والأطفال بينهم بـ ٨٠ بالمائة.^٢

تعتبر المخيمات على وجه الخصوص بيئة خطيرة بالنسبة للنساء والفتيات، حيث تزداد احتمالية تعرضهن فيها إلى الاستغلال والعنف وسوء المعاملة الجنسية، بحيث يترسخ التطبيع مع هذه الظروف نتيجة انتشارها وقبولها في الحياة اليومية. كذلك تغيب خدمات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويصعب الوصول لمرافق الصرف الصحي ومستلزمات النظافة الأساسية، ناهيك عن الخدمات الحيوية مثل الغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية ولاسيما الخدمات المختصة بالصحة الإنجابية.^٣ حيث ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٢٣ أن ما يقدر بنحو ١ مليون امرأة في سن الانجاب في شمال غرب سوريا بحاجة لخدمات صحة إنجابية ملائمة.^٤

جمعنا في هذا البحث وجهات نظر المشاركات حول أنماط العنف الهيكلية التي يتعرضن لها شمال غرب سوريا، وكيف تنعكس هذه الأنماط ضمن العلاقات الشخصية بين الرجال والنساء - وفق الثنائية التقليدية - وخارجها. بعبارة أخرى، عملنا على دراسة العنف الأسري وعلاقته بأنماط العنف الهيكلية التي تبرره، بالإضافة لأنماط العنف التي ظهرت خلال سنوات النزاع وعلاقتها بالأنماط الهيكلية المتجذرة في القانون والأعراف الجنسانية السائدة والخطاب الديني.

يقدم هذا البحث فهماً أفضل لآليات التخلص من أنماط العنف الهيكلية ضمن الأسرة، وذلك من خلال تحليل نسوي سياقي معمق للعنف القائم على النوع الاجتماعي في شمال غرب سوريا، ودراسة علاقته بأشكال القوة داخل المنزل، مع تسليط الضوء على خلل الاستجابة لاحتياجات النساء المعنفات من قبل المؤسسات هناك.

المنهجية

أولاً: أهداف ومبررات الدراسة

يأتي هذا البحث ضمن أنشطة تقوم بها منظمة إمباكت ضمن مشروع "تعزيز مساحات تقودها النساء من أجل التغيير". الهدف العام للمشروع هو دعم المنظمات المحلية السورية التي تقودها نساء أو ذات التوجهات النسائية والنسوية، وذلك للمطالبة بمساحتهن ومنحنهن أدواراً فعالة في تغيير الأنماط السائدة حول أدوار الجنسين في سوريا.

^١ هي تدفع الثمن الأعلى، هيئة الإنقاذ الدولية، ٢٠٢٣، باللغة الانكليزية <https://shorturl.at/zEJX0>
^٢ موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢٠٢٣-٠٢-١١، <https://news.un.org/ar/story/2022/02/1093912>
^٣ مختصر سياسات، تحليل جندي، كير الدولية، ٢٠٢٣، باللغة الانكليزية <https://shorturl.at/tu236>
^٤ صندوق الامم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣-٠٢-٠٨، باللغة الانكليزية، <https://shorturl.at/pFQR7>

نركز في هذه الورقة على تقديم تحليل مسببات وأنماط العنف ضد المرأة في منطقة شمال غرب سوريا، كما سنقدم ورقة ملحقاً لدراسة استراتيجيات الحماية من أنماط العنف التي تواجهها النساء في نفس المنطقة.

من أجل جمع البيانات، أجرى فريق إمباكت جلستي تشبيك على شكل ورش عمل تثقيفية في شمال غرب سوريا. تبنى الفريق الذي صمم هذه الجلسات نهجاً تشاركياً يضمن مشاركة فعالة من المنظمات التي تركز في عملها على النساء داخل المنطقة. كما عمد الفريق البحثي على الأرض في شمال غرب سوريا إلى إنشاء مساحات تواصل مع الشركاء المحليين للالتقاء وتبادل الأفكار ومناقشة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة وأنماط وأسباب العنف ضد النساء، مع تحديد الأولويات وسُبل تركيز الجهود من أجل معالجتها.

كذلك تم إجراء خمس مقابلات فردية شبه منظمة، مع خبيرات سوريات يعملن مع مؤسسات وضمن برامج سياقية تدرس وتتجاوب مع أنماط العنف الواقع على النساء في شمال غرب سوريا.

ثانياً: الإطار النظري لتحليل البيانات:

لتحليل البيانات الناجمة عن جلستي التشبيك والمقابلات الخمس، طوّرنّا في هذا البحث منهجية علائقية وتقاطعية أخذت بعين الاعتبار جميع العوامل المتفاعلة والتي تؤثر على إنتاج المعلومة ضمن شمال غرب سوريا. حيث ارتكز التحليل على النظرية التقاطعية والمنظور الجندري كإطار أساسي، وركزنا على أربعة تقسيمات أساسية وهي:

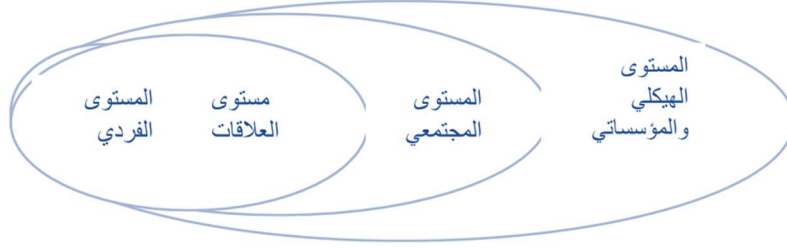
١. وصول النساء للموارد التي تشمل التعليم والمعلومات وتطوير المهارات والدخل والتوظيف وغيرها.
٢. تقسيم العمل داخل وخارج المنزل، وما يرافقها من انقلاب الأدوار الجندرية في ظل ظروف الصراع.
٣. القيم والأيدولوجيات والأعراف المجتمعية ووجهات النظر السائدة، وبالتالي عمليات الوصم التي تستهدف النساء.
٤. القدرة على اتخاذ القرار سواء الرسمية أو غير الرسمية.

اعتمدنا على آراء النساء المشاركات كمصدر أساسي ومركزي في إنتاج المعلومة. كما تم تضمين أصوات الرجال في جلستي التشبيك، لأن معرفة الرجال مهمة في تقييم الوضع وإيجاد الحلول المشتركة الساعية إلى وقف العنف ضد النساء.

بما أن هذا البحث يدرس العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا من وجهة نظر نسوية، ركزنا على العلاقات المرئية وغير المرئية، وكذلك على السلطات وعلاقات القوة التي تمارس سطوتها على النساء، سواء في المنزل أو الحياة العامة أو أماكن العمل. لم نركز على النساء كضحايا عنف فقط، فقد أشارت المعلومات التي تمت مشاركتها معنا إلى أن النساء قدرات على قراءة واقعهن وإيجاد حلول ومساحات للتفاوض على علاقات القوة. ولأن بعض مساحات النقاش والتشبيك التي تضم كلاً من الرجال والنساء تؤثر على حرية النساء في التعبير عن آرائهن، اخترنا إجراء مقابلات فردية تأخذ بعين الاعتبار التخوفات التي يجب مراعاتها في هذا السياق الحساس.

استخدمنا في هذا البحث نموذج البيئة الاجتماعية الذي مكّننا من دراسة أسباب العنف الذي تتعرض له النساء في شمال غرب سوريا. يسهل هذا النموذج دراسة الأسباب التي تقع ضمن مستويات متعددة، وتقاطعات هذه الأسباب مع النساء

كأفراد، ومدى تعرضهن للعنف، ومخاطر إدامته. نموذج البيئة الاجتماعي يقسم أسباب العنف إلى أربعة، وهو يضمن فهماً أفضل لاستراتيجيات الحماية المحتملة نظراً لتناوله جميع العوامل المؤثرة على نشوء وانتشار العنف.



الشكل ١ نموذج البيئة الاجتماعية

يأخذ هذا النموذج في الاعتبار التفاعل المعقد بين العوامل الفردية والعوامل الناجمة عن العلاقات والعوامل المجتمعية والهيكلية والمؤسسية، وبالتالي يسمح لنا بفهم مختلف لعوامل التعنيف أو الحماية. توضح الحلقات المتداخلة في الشكل ١ أثر العوامل في كل مستوى من المستويات على عوامل المستوى الآخر، كما يشير الشكل إلى أن منع العنف يتطلب العمل عبر مستويات متعددة في نفس الوقت.

ثالثاً: التحديات

أظهر هذا البحث تحدياً خاصاً يتعلق بالعنف الذي تتعرض له النساء الكرديات على وجه الخصوص. فبالرغم من تضمين نساء كرديات في جلستي التشبيك، إلا أنه تم تجنب الموضوع من قبل المشاركين والمشاركات لأسباب تتعلق بالحساسية الأمنية المرتبطة بسياق شمال غرب سوريا. أيضاً تم جمع البيانات الخاصة بجلستي التشبيك قبل الزلزال الذي ضرب كلاً من شمال غرب سوريا وجنوب تركيا في ٦ شباط ٢٠٢٣، ولذلك لم يتم في هذه الورقة استقصاء أنماط العنف الجديدة التي طالت النساء نتيجة تضايف الكارثتين الإنسانييتين (النزاع المطول والكارثة الطبيعية).

نتائج البحث

ناقش المشاركون والمشاركات في هذا البحث دوائر العنف المختلفة، وتموضعات النساء ضمن هذه الدوائر، وتأثرهن بها على نحو خاص. وتم التركيز على مواقع العنف المختلفة، سواء ضمن الأسرة أو المجتمع أو القوانين السورية أو المؤسسات والهيكل الحكومية البديلة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية التي نشأت نتيجة غياب مؤسسات الدولة خلال سنوات النزاع. كما تم التركيز على مسببات وأنماط العنف، سواء الجذرية أو الهيكلية، أو الجديدة الناجمة عن النزاع المطول، بالإضافة إلى تقاطع أنماط العنف هذه مع بعضها لتخلق وضعاً يجعل النساء أشد ضعفاً وهشاشة. وجدنا أن أسباب العنف تعود إلى خلل في علاقات القوة، يتضاهر مع الأعراف وتوزيع الأدوار الجنسانية داخل وخارج المنزل، وكذلك مع أنواع من العنف المباشر الناجم عن جرائم الحرب والتهجير القسري والنزوح الداخلي، ومن سيطرة قوى الأمر الواقع وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتم التركيز خلال النقاشات على ضرورة عدم فصل مسببات العنف عن بعضها، وإنما النظر إلى الارتباط المعقد فيما بينها والذي يتسبب في نشوء أنماط عنف مركبة ومتداخلة تضع النساء كأفراد أو كمجموعة في أوضاع شديدة الهشاشة.

يوضح الجدول التالي مسببات العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا ومستوياتها المختلفة:

العوامل على المستوى المجتمعي	العوامل على المستوى الهيكلي والمؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> - استمرار العنف الصادر من المجتمع ضد النساء والذي يقوم به الأفراد - استهداف النساء والفتيات في المجتمع بشكل مُهين يقلل من قدرتهن - النبذ المجتمعي للناجيات - ترسخ الأدوار الجندرية التمييزية - غياب فرص التنمية الاقتصادية - التطبيع المجتمعي مع العنف ضد النساء - الوصمة التي تواجهها النساء في حال تعرضهن للعنف 	<ul style="list-style-type: none"> - الفقر - التركيز على مظاهر وتجليات الذكورة المفرطة (في زمن الصراع) - فقدان التواصل مع البيئة الاجتماعية الرئيسية - علاقات قوة غير متساوية - الأعراف والممارسات الأبوية التي تميز ضد النساء - ثقافة الإفلات من المحاسبة وغياب حكم القانون - قوى الأمر الواقع التي تقوم باستخدام العنف الجنسي أو استهداف النساء كأداة حرب - التطبيع مع التحرش الجنسي والعنف في المؤسسات الخاصة والعامّة - عزل النساء عن الحياة العامة والعملية السياسية وصنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة - ضعف الاستجابة للعنف وقصور آليات حماية الناجيات - الضغط على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني - غياب أي خطط وطنية لمعالجة التفاوت الجنساني والعنف ضد النساء - غياب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
العوامل على المستوى الفردي	العوامل على مستوى العلاقات
<ul style="list-style-type: none"> - العمر وتقاطعه مع الهويات المختلفة كالهوية الإثنية والدينية - الحرمان من فرص التعليم والعمل وتطوير المهارات - عدم المعرفة بالحقوق وآليات الشكوى في حال توفرها - خسارة الممتلكات والفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية - التهجير القسري والنزوح الداخلي والانفصال عن العائلة والبنى الاجتماعية الداعمة، وبالتالي غياب الحماية التي تؤمنها المجتمعات الأصلية والبيئات الآمنة - عدم توفر الأمن وبالتالي تقييد حرية حركة النساء - تقبل وتبرير النساء للعنف الممارس عليهن - التعرض للعنف خلال فترات حياة سابقة - ازدياد عدد المعيلات الوحيدات لأسرهن 	<ul style="list-style-type: none"> - ازدياد التوتر ضمن العائلة بسبب اختبار العنف والفقر والتهجير القسري والنزوح الداخلي - فقدان الخصوصية ولاسيما في مخيمات النازحين داخلياً - ازدياد سلوكيات السيطرة التي يفرضها أفراد المجتمع على النساء - عدم التساوي في عمليات صنع القرار والعمل داخل وخارج المنزل - أعباء إعالة الأسرة المضافة الى أعباء الرعاية - قلة الوصول لفرص العمل، وإمكانية التعرض للعنف في أماكن العمل - عدم قدرة الرجال على تحقيق الالتزامات والتصورات الخاصة بالذكورة - عدم القبول بعمل النساء في حال قدرتهن على الوصول الى فرص العمل، وذلك في ظل انتشار البطالة بين الرجال - التزويج القسري وعدم القدرة على اختيار الشريك - تزويج القاصرات - ازدياد معدلات العنف في المجتمع وإعادة تدويره بين الأسر والأفراد - عدم توفر خدمات الصحة النفسية الملائمة

أشكال العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا

هناك نمطين أساسيين من العنف تم التركيز عليهما من خلال تحليل البيانات الناتجة عن الجلسات والمقابلات: الأول هو العنف الهيكلي والمؤسسي، والثاني هو العنف الواقع ضمن حيز العائلة. وهنا يجب التنويه ان كلا هذين النمطين يتأثران ويؤثران ببعضهما لكن تم عرض النتائج بهذه الطريقة بهدف التبسيط.

" ما فيكي تعزلي العنف الشخصي عن العنف الاجتماعي أو الأسري أو المحلي أو السياسي، هي مجموعة معقدة جداً وخاصة في بيئة نزاع مسلح الكل اله دور فيها. للأسف بيتعزز عنفها على الحلقات الأضعف وبتعمل فرز واضح بالمجتمع، وفي ناس بيصيروا يمتلكوا قوة غير مسبوقة بسبب استحواذ السلاح، واستحواذ موارد، وفي فئات بتخسر أطر ولو كانت هشة لكن كانت عم تأمين شكل من أشكال الحماية"
مقابلة خيرة ١

أولاً: أنماط العنف الهيكلية والمؤسسية:

ركزت المشاركات والمشاركون على العوامل الهيكلية والمجتمعية التي تنتج دوائر العنف الواقعة على النساء. ساعدنا ذلك على فهم العوامل التي تخلق مناخاً مشجعاً للعنف ضد النساء. نُعرف العنف الهيكلي بأنه العنف المبني في نسيج مجتمع ما ضمن التنظيم القانوني والاقتصادي له، والذي يخلق مع الوقت منظومة تحافظ على عدم المساواة داخل وبين المجموعات الاجتماعية والعرقية والثقافية والجنسانية. العنف الهيكلي هو غالباً عنف غير مرئي وخفي، أي ليس واضحاً على غرار العنف الجسدي المباشر أو العنف الناجم عن العمليات العسكرية مثلاً. وبالفعل خلال النقاشات مع المشاركات-ين لم يتم تحديد مواقع وأسباب العنف الجاري بين الأفراد فقط، وإنما جرى التركيز على قراءة العنف ضد النساء من جميع الزوايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة.

١. العنف القانوني والتشريعي:

تعود أصول العنف القانوني والتشريعي ضد النساء في المجتمع السوري إلى صميم القانون السوري، والذي تعتمد قوانين الأحوال الشخصية فيه على تفسيرات دينية تمييزية ضد النساء. ولا يقتصر التمييز القانوني ضد السوريات على الأحوال الشخصية، وإنما يمتد إلى منعهن من منح جنسيتها لأطفالهن.^٦

وجدنا من خلال الإجابات أنه، على الرغم من عدم العمل بهذه القوانين التمييزية في شمال غرب سوريا، يتم الارتكاز للقوانين العرفية المستمدة من التفسيرات الدينية التمييزية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، والتي تؤثر في وجهة نظر المجتمع تجاه النساء. تتصافر أيضاً عوامل متعددة مثل الإفلات من المحاسبة وانتشار الفساد والاحتكام للعادات والتقاليد والأعراف السائدة حتى ولو خالفت القانون المعمول به أو النص الديني. هنا غالباً ما تجد النساء أنفسهن غير قادرات على تحصيل حقوقهن ولو وفق هذه القوانين العرفية التمييزية.

^٥ نستخدم هنا التعريف المعتمد في هذه الدراسة (باللغة الانكليزية) <https://shorturl.at/jotH7>
^٦ التمييز في قوانين الاحوال الشخصية في سوريا، رابطة النساء السوريات ٢٠١٠-٢٠٠٩ <https://shorturl.at/aHJ49>

"المجتمع محكوم بمزيج من العادات والتقاليد والدين، وغياب قوانين رادعة" مشاركة من جلسة التشبيك

عززت الأعراف والتقاليد والعادات المجتمعية التأثير السلبي لهذه القوانين العرفية التمييزية، إضافة إلى التفسيرات الدينية التي رسخت أن المرأة "منقوصة المواطنة" على نحو خاص. أدى ذلك إلى هشاشة النساء قانونياً في شمال غرب سوريا، ولا سيما في ظل غياب الدولة كمفهوم مؤسسي وتنظيمي. يضاف إلى ذلك تحالف السلطات الدينية مع قوى الأمر الواقع لفرض قوانين عرفية تمييزية، مع قلة تطبيق تلك القوانين العرفية، ولا سيما في ظل الانفلات الأمني وفقر آليات المحاسبة وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب وفقد النساء للحماية المجتمعية. بالرغم من أن هذه القوانين التمييزية تؤثر على سائر النساء، إلا أن النساء اللواتي فقدن الرجال المعيلين، سواء في عمليات القتل أو عمليات الاعتقال والتغييب القسري، يتأثرن بهذه القوانين هن وأطفالهن بشكل أكبر. يشمل ذلك عدم الوصول إلى الوثائق الرسمية الثبوتية - التي تضمن أنساب وملكيات أطفالهن - أو عدم قدرتهن على حماية حقوق الملكية الخاصة بهن وأطفالهن.

"جنسيتي من حقهم" مقابلة خيرة ٣

في نص القانون السوري لا تمتلك النساء حق إعطاء أولادهن جنسيتها السورية في حال تزوجن من أجنبي. وعلى الرغم من أن العمل بالقوانين السورية معطل في شمال غرب سوريا، لأنها تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة السورية، إلا أن بعض النساء متأثرات بشكل خاص بتقاطعات النص القانوني مع التفسيرات الدينية، وكلاهما يربط حق النسب والجنسية السورية فقط بالأب، وبالتالي فإن المواليد الجدد ينتسبون إلى عائلة آبائهم وليس لعائلة أمهاتهم.

هذه مشكلة مزدوجة، حيث يمكن للعائلات في شمال غرب سوريا الحصول على شهادات ولادة لجميع المواليد الجدد تثبت نسبهم، فيصبح الأطفال "معروفين بالنسب" بما يمكنهم من الالتحاق بالمدارس والحصول على المساعدات الإنسانية. إلا أن هذه الأوراق غير قانونية، أي لا يُعترف بها خارج حدود المنطقة، وبالتالي لا يمتلك حاملو هذه الأوراق أي إثبات رسمي على جنسيتهم السورية. يشمل ذلك جميع الذين ولدوا خلال سنوات النزاع في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. في حال الوصول إلى أوراق نظامية من مناطق سيطرة الحكومة، يمكن لأهالي المواليد الجدد استصدار أوراق ثبوتية والحصول على جوازات سفر وغيرها من الأوراق التي تثبت حقوقهم.

لكن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للنساء اللواتي تزوجن من مقاتلين أجنبي مجهولي الاسم، أو اللواتي فقدن أوراقهن الثبوتية خلال عمليات التهجير القسري والنزوح، أو اللواتي أنجبن أطفالاً نتيجة تعرضهن للاغتصاب في المعتقلات. كل هؤلاء النسوة يواجهن مشكلات في تثبيت نسب أطفالهن بسبب تحريم ذلك طبقاً للقوانين العرفية في شمال غرب سوريا، وبالتالي فإن وصول أطفالهن إلى التعليم والمساعدات الإنسانية محدود. هذا الوضع التمييزي يضع هؤلاء النسوة في وضع شديد الهشاشة، ولا سيما اقتصادياً إذ يجعلهن أكثر عرضة للاستغلال. وبالطبع لا تحصل هؤلاء النساء على أوراق رسمية من مناطق النظام حتى لو توفرت المصادر المالية، لأن أولادهن مجهولو النسب ولا يعتبرون سوريين بنص القانون السوري وبالتالي فإن حركتهن مقيدة بشكل كامل.

"أصبح لدينا في المجتمع الكثير من الأمهات السوريات المتزوجات من غير سورين، والأولاد ضاعوا! فيه أكثر من ٥٠٠٠ آلاف طفل لم ينتموا للجنسية السورية بحجة أن المرأة لا تعطي الجنسية، طيب أولادها شو وضعن؟ يعني فيه حالات صعبة كثيرة موجودة بالمجتمع"
مشاركة من جلسة التشبيك

أيضاً العنف القانوني محمي بالأعراف الاجتماعية والعادات. يحتوي القانون السوري على نصوص ومواد تخفف من عقوبة مرتكبي جرائم الشرف، ولم يؤثر تعديل هذه المواد على انتشار هذه الجرائم على نحو خاص في مناطق شمال غرب سوريا، وذلك بسبب انتشار السلاح، وتواطؤ المجتمع مع سلطات الأمر الواقع، وانحسار تأثير حكم القانون، وغياب قوانين تردع مثل هذه الممارسات. يضاف إلى ازدياد تركيز المجموعات السكانية في هذه المنطقة على الانتماء إلى هويات ثانوية خلال سنوات الصراع، مثل القبلية أو المناطقية، والتي يمكن من خلالها تبرير قتل النساء بغية الدفاع عن العرض أو الشرف.

"إطار المجتمع دائماً يلقي اللوم على المرأة بحيث تُمنع من أي شيء تريده. في حال وجود أي تجاوز، تصبح منبوذة حتى من الأهل. فالمجتمع مع الأسف يقول الرجل لا يعيبه شيء، بينما المرأة لا يمكن أن تفعل شيئاً. دائماً في قضايا الشرف القانون مع الرجل بكل شيء"
مشاركة من جلسة التشبيك

تم التركيز أيضاً على صعوبة تحصيل حقوق النساء، حتى المنقوصة منها، في ظل غياب حكم القانون والمساءلة. إذ تحولت المطالبة بالحقوق المحمية عادة بإطار العادات والتقاليد في بعض الأحيان إلى أمر مستحيل، بل وقد ينجم عن المطالبة بها جرائم تستهدف النساء بسبب انتشار السلاح وتغاضي سلطات الأمر الواقع أو حتى تواطؤها أو فرضها للممارسات التمييزية ضد النساء، إضافة إلى انتشار الفساد المالي الذي يضعف قدرة النساء على تحصيل الحقوق المحدودة.

"بالحرب أنا ما بقدر إحصل على حقوقي بسبب غياب السلطة".
مشاركة من جلسة التشبيك

٢. العنف الاقتصادي:

منذ ما قبل الانتفاضة السورية وعلى مدى عقود، عانت السوريات بشكل مركز ومضاعف من سياسات التهميش الاقتصادي والإفقار الممنهج وغياب جهود للتنمية الاقتصادية، حيث تم تكريس إقصائهن من الاقتصاد بسبب قوانين الإرث التمييزية، ناهيك عن العادات والتقاليد التي قد تحرم النساء حتى من حقوق الإرث المنقوصة. يضاف إلى ذلك عدم قدرة النساء على دخول سوق العمل بقرار فردي خاص بهن. فحسب مركز الإحصاء المركزي في سوريا، نسبة السوريات في سوق العمل عام ٢٠١٠ لا تتجاوز ١٣ بالمئة من مجموع القوى العاملة الوطنية.^٧

^٧ النساء في الاقتصاد السوري: قراءة نسوية لبرامج التمكين الاقتصادي للنساء، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ٢٢٠٢٢/akyz62022/shorturl.at

"بالنسبة للميراث عندنا ناس ما بيورثوا البنت حتى ما يروح الإرث لزوجها".
مشاركة من جلسة التشبيك

تحدثت المشاركات أن الهشاشة الاقتصادية لم تحدث فجأة نتيجة النزاع السوري، وإنما عن ارتباط وثيق بين سياسات الإفكار الممنهج - السابقة للنزاع - والممارسات الاجتماعية التمييزية على مدى عقود. ذُكرت أمثلة عن الممارسات التي تتبعها بعض العائلات وينجم عنها حرمان النساء حصراً من حقوق الإرث - التي يفترض أنها مصونة حتى في النص الديني والقانون العرفي المطبق - وذلك لتركيز القوة المالية والاقتصادية في يد أفراد الأسرة الذكور حصراً. أيضاً ذُكرت ديناميات القوة على تُعرض النساء للعنف الاقتصادي ضمن أسرهن. فمثلاً وجدنا أن النساء غير قادرات على التصرف بحرية في مدخولهن الاقتصادي في حال كن يعملن، وقد يصل ذلك إلى حرمانهن الكامل من التحكم بأموالهن، أو حتى حرمانهن من أجور عملهن في حال العمل ضمن مشروع اقتصادي أو زراعي خاص بالعائلة، حيث يُرى هذا العمل كامتداد لأعمال الرعاية غير المأجورة.

"عندما يكون للرجل أرض، العاملة إن كانت غريبة تأخذ أجرتها أما إن كانت أخته أو زوجته لا تأخذ أجراً على العمل فالأجر كله يعود للرجل فقط"
مشاركة من جلسة التشبيك

خلال سنوات النزاع، ازداد العبء الاقتصادي بشكل أساسي على النساء ولا سيما مع ازدياد عدد المعيلات لأسرهن بشكل فردي. عند دراسة العنف الاقتصادي الذي تواجهه النساء في شمال غرب سوريا، وجدنا تقاطع الممارسات والسياسات المنهجية المذكورة أعلاه مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن النزاع التي تسببت بزيادة هشاشة النساء الاقتصادية، وازدياد نسب النساء والعوائل التي تعتمد بشكل كامل على المساعدات الإنسانية. زدتنا المشاركات بشهادات عن أنماط عنف جديدة تتعرض لها النساء والفتيات للوصول للمساعدات الإنسانية، ولا سيما العنف الجنسي والاستغلال، والذي برز كنتيجة مباشرة لممارسات وسياسات الإفكار النسائي الناجمة والسابقة للنزاع.

"فقدان المجتمع للاقتصاديات المحلية البسيطة وصيغ الادخار خلق اعتماداً على بدائل إغائية عززت البنى الجديدة يلي صارت تفرض عنف جديد. النساء والفتيات هنن أكثر شي عم يتعرضوا للاستغلال ضمن هي البيئات، مو الرجال. انفتحت أبواب جديدة للاستغلال الجنسي والتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي الممارس على النساء"
مقابلة خيرة ١

من خلال بوح المشاركات والمشاركين معنا، لاحظنا أن ظروف النزاع وضعت قيوداً إضافية على حركة النساء وتسببت في فقر الوصول الى فرص العمل والموارد المالية وبالتالي تعزيز الاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل كامل أو جزئي. وأيضاً وجدنا لوماً موجهاً نحو آليات الاستجابة المالية والسياساتية التي فرضها المانحون خلال الاستجابة للوضع الإنساني في سوريا، والتي ركزت فقط على المساعدات الإنسانية دون التركيز على جهود التعافي المبكر للمجتمعات المحلية، وبالتالي المساهمة في المزيد من إفكار النساء.

"بناء مجتمع متكامل على الإغاثة، وعلى التمويل وآليات التمويل للاستجابة لوضع النزاع المسلح في سوريا، والسياسات التي رافقته، كلها ساهمت بإنشاء أنماط عنف جديدة. الأسر معتمدة على سلة الإغاثة، وفيه مقاومة لمشاريع الإنعاش الاقتصادي بالمجتمع المحلي، بسبب عدم استقرار المنطقة أمنياً. معظم المشاريع تركز على الإغاثة، وليس على إدراج الدخل وتمكين الأسر، وبالتالي تعزز هشاشة الاقتصاد والأسر، وتزيد العوز. صار لدينا ظاهرة الفقر النسائي لأنهن يلبصيروا أكثر عوزاً بهاد النوع من البيئات والفقر بينعكس عليهن"

مقابلة خيرة ١

يشترط الوصول إلى المساعدات الإنسانية وجود أوراق ثبوتية معترف بها في المنطقة. لاحظنا وجود خلل في عمليات التوثيق عند توزيع المساعدات الإنسانية، حيث لا يؤخذ بعين الاعتبار عدم امتلاك بعض النساء لوثائق شخصية تثبت نسب أطفالهن أو تضمن تسجيل حالة الولادة. حيث تعاني النساء اللواتي لديهن أطفال معدومو الجنسية بشكل خاص من عدم قدرتهن على الوصول إلى المساعدات الإنسانية الضرورية لدعم أطفالهن.

"على صعيد المنظمات كثير قليل نسبة المجتمعات التي بتدعم هي النساء، المنظمات مرتبط عملها بوجود أوراق ثبوتية وسجلات، وهدول النساء ما عندن فرص عمل وتعليم. فيه تفرقة ضمن العيلة في حال وجود أولاد مو مسجلين"

مقابلة خيرة ٣

بالرغم من كل التحديات التي تواجهها النساء في سبيل الوصول إلى فرص عمل، إلا أنهن مازلن مصرات على الاستمرار في وضع خبراتهن في سبيل خدمة مجتمعاتهن المحلية حتى لو واجهن في بعض الأحيان سياسات تمييزية ضمن بيئات العمل المتوفرة في شمال غرب سوريا وفي ظل مع عدم تقبل المجتمع بشكل عام لعملهن. شاركتنا النساء تجاربهن مع أنماط عنف داخل بيئات عملهن وتعرضهن أو تعرض نساء أخريات لخطر إضافي، يتمثل بعنف شركائهن الذين قد يجدون أنفسهم غير متقبلين لانقلاب الأدوار الجنسية الذي حدث خلال سنوات الصراع وانخراط النساء في سوق العمل. وأيضاً لا تزال غالبية منظمات المجتمع المدني التي تعمل بها النساء تعزز من الأدوار الجنسية المتوقعة، وتضع النساء في أسفل هرم التسلسل الوظيفي. حتى برامج التمكين الاقتصادي التي توفرها هذه المنظمات ما زالت تساهم في تعزيز الأدوار النمطية المتوقعة من النساء والنظر لأدوارهن الإنتاجية كامتداد لأدوارهن الرعائية.

٣. عنف الوصول للخدمات الصحية والعنف الإنجابي

قبل الانتفاضة السورية، كان القطاع الصحي الخاص هو القطاع الأكثر اعتماداً عليه لدى حاجة النساء إلى الوصول لخدمات الصحة الإنجابية. لاحقاً، ومع الحرمان الممنهج الذي قام به النظام السوري، مُنع السكان المقيمون في المناطق الخارجة عن سيطرته من الوصول إلى الخدمات الصحية. خلال تلك الفترة نشأت بنى بديلة معتمدة على التمويل الإنساني لتأمين الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية والجنسية. تأثر وصول النساء والفتيات إلى جميع تلك الخدمات الصحية بسبب تراجع الوضع الاقتصادي والصحي والأمني، مع تزايد موجات النزوح والتهجير القسري التي توافدت إلى شمال غرب سوريا وبالتالي ازدياد الضغط على المؤسسات الصحية، إضافة إلى القصف العسكري المباشر للمشافي والمراكز الصحية من قبل النظام السوري. وعلى الرغم من توفر مراكز ومشافي متخصصة لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية في شمال غرب سوريا، إلا أنها غير كافية أمام الكثافة السكانية العالية هناك. وحتى الوصول لهذه الخدمات خاضع لعدة حواجز فرضتها ظروف النزاع بالإضافة إلى شح الموارد المادية والبشرية. وبالتالي برزت أنماط عنف إضافية تتعلق بجودة وتوفر وإمكانية الوصول إلى الخدمات، وأثر ذلك بشكل مباشر على صحة النساء والفتيات.

في ظل الإدارة الحالية والوضع الراهن للاستجابة الإنسانية، نجد تركيزاً على تأمين الخدمات الصحية الأولية والثانوية المرتبطة بالحالات الإسعافية والأمراض المزمنة فقط، مع غياب خدمات أخرى شديدة الأهمية لصحة النساء، قد يتم النظر الى غياب هذه الخدمات كنمط من أنماط العنف مباشر الموجه ضد النساء والناجم عن تضافر أسباب متعددة ومتداخلة، منها فقر الوعي بالمحددات الاجتماعية للصحة وكيف تؤثر على وصول النساء للخدمات الصحية خلال عمليات التخطيط الصحي، و/أو سياسات الممولين المفروضة والتي لا تدعم تقوية النظام الصحي بشكل كافٍ، و/أو خسارة الكوادر الطبية المؤهلة.

"وصول النساء متعلق بتوافر الخدمات، قرب الخدمات، ساعات الانتظار.. العنف متواجد بكل هدول، وطريقة بناء الاستجابة الإنسانية والصحية التي تفرض الاستجابة فقط للحالات الطارئة دون وجود أي خدمات متعلقة بالصحة الإنجابية المتقدمة والكشف المبكر عن سرطان الثدي هو عنف خفي، سببه النزاع وقلة الموارد البشرية والمادية. الوصول للخدمات الصحية بيتعلق بقربها وبعدها عن أماكن السكن، وتأثر الوصول بالوضع الأمني، وعدم مقدرة النساء على التحرك بحرية، وبيتعلق بتهميش المناطق الريفية وبالوضع الاقتصادي بشكل عام"

مقابلة خيرة ٢

يضاف إلى العنف الذي تختبره النساء فيما يتعلق بالوصول للمنشآت الصحية، أو عدم كفاية الخدمات الصحية المتوفرة في شمال غرب سوريا، مشكلة كبيرة تتعلق بالثقافة الصحي حول الصحة الإنجابية والجنسية ومعرفة النساء لحقوقهن بها نتيجة اعتبارها أحد المحرمات التي يفرضها الدين والمجتمع والأسرة على النساء. وجدنا أن ديناميكيات القوة غير المتكافئة ضمن الأسرة، تؤثر على عدم امتلاك النساء لحرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بقرار الإنجاب أو استخدام موانع الحمل، يأتي ذلك في ظل الخطاب الديني المنتشر الذي يحرم استخدام موانع الحمل لتجد النساء أنفسهن في وضع غير قادر في السيطرة على أجسادهن ولا يملكن قرار الوصول لهذه الخدمات حتى وإن توفرت.

تم ذكر العديد من العوائق التي تقلل من إمكانية وصول النساء للخدمات الصحية في حال توافرها، منها بعد المراكز الطبية عن أماكن السكن والصعوبات المتعلقة بالتنقل، ودور المفاهيم المجتمعية السلبية التي تربت عليها النساء، والتي تتسبب في قلة وصولهن للخدمات الصحية. من ذلك مثلاً الاعتقاد بأن أولوية الأم هي تأمين الاحتياجات الأساسية لأسرتها والاستجابة لمسؤوليات الرعاية على حساب رعاية نفسها وصحتها.

أيضا برز من خلال البيانات التي قمنا بتحليلها ان تقسيم الأدوار الجنسانية وعلاقات القوة غير المتكافئة بين العاملين والعاملات في القطاع الطبي ساهم في إعاقة وصول النساء للخدمات الصحية في شمال غرب سوريا، فمثلاً معظم العيادات والمشافي التي تقدم الخدمات الصحية - غير خدمات الصحة الإنجابية - يكون فيها الممرضون في الغالب من الرجال، وبالتالي تسبب عدم تواجد ممرضات نساء حرجاً في وصول النساء لهذه الخدمات.

إضافة إلى العنف الإنجابي الذي تتعرض له النساء بحرمانهن من الوصول لوسائل منع الحمل، وعدم قدرتهن على اتخاذ القرار الأساسي بخصوص الحمل والانجاب، نجد أن بعض النساء تعرضن لعنف داخل غرف الولادة في المشافي الذي قد يأخذ هذا شكلاً مرثياً أو غير مرثي. ذُكرت لنا حوادث عن تعرض النساء في غرف الولادة لتعنيف نفسي و/أو جسدي. ومن الملفت للنظر، أنه مع وجود شهادات عن انتشار العنف النفسي في المرافق الطبية إلا ان هناك قصور، من قبل إدارات المنشآت الطبية، في تخصيص برامج لرفع الوعي بين صفوف النساء الحوامل والعاملات بالقطاع الصحي على نحو سواء حول هذا النمط من العنف، وقد تمت مشاركتنا بآراء ترى ان هناك تطبيعاً إلى حد ما مع هذا العنف على وجه الخصوص.

كما تمت مشاركتنا أيضاً بوجهات نظر ترى في عدم وجود أو غياب تطبيق سياسات تدعم النساء وتعيد توجيه المصادر نحو دعم في بيئات العمل ضمن القطاع الطبي وتزيد من مرونتهن ولاسيما في ظل تحملهن التقسيمات الجنسانية

المجتمعية للعمل المنزلي وأعباء الرعاية. وتم النظر للأعباء النفسية والجسدية التي تقع على كاهل العاملين والعاملات بالقطاع الطبي على حد سواء على انها نمط مباشر من العنف الذي ينبج عن أعباء العمل في هذا النظام الذي يستجيب لعدد كبير من السكان تفوق قدرته وتصميمه بالشكل الحالي. يضاف الى ذلك الخطر المباشر على العاملين والعاملات نتيجة تعرض المنشآت الصحية لهجمات عسكرية مباشرة من قبل النظام السوري، واحتكام الأفراد الذين ينتمون لقوى الأمر الواقع للسلاح، في بعض الأحيان، لفرض أولوية وصولهم أو وصول أفراد اسرهم للخدمات الصحية. اقترح المشاركون والمشاركات انه يجب دراسة كل أنماط العنف والمخاطر المباشرة للعمل في القطاع الطبي عن كثب وتصميم تدخلات تخفف من آثارها على العاملين والعاملات بحيث لا تصبح المنظومة مصدرًا للعنف نحو متلقي ومنتقلي الخدمات الصحية.

"بغرف الولادة انحكي قديه يتعرضوا النساء لعنف، لأنو الممرضات والقابلات عندن سلطة عليهن بغرف الولادة، لأنو النساء ما بكونوا واعيين قديه هنن عم يتعرضوا لعنف، ممكن يكون لفظي أو جسدي، أو استخفاف بأهمية وجود المرافقة وضرورة يكونوا النساء قوايا بهذا الظرف... حتى قوى الأمر الواقع تؤثر على الصحة، لأنو بيحاولوا يوصلوا للخدمات الصحية على حساب الآخرين، هاد غير العنف ضد العاملين بالقطاع الطبي، مثلاً فيه ممرضات انضرت من حدا مسلح.. هالشي بينعكس مو بس على الممرضات وإنما على المريضات وفكرتهن عن نوع الخدمة الصحية، والعنف بمكان مو مفروض يكون عنيف"

مقابلة خبيرة ٢

٤. غياب خطط عابرة للقطاعات لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي وحماية النساء من العنف ركز المشاركون والمشاركات على أنماط العنف ضد النساء ضمن هياكل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإغاثية، باعتبار أن هذه المؤسسات نشأت كنتيجة للصراع ووليدة مجتمع تحكمه عادات وممارسات تمييزية ضد النساء أدت بالضرورة الى انعكاس علاقات القوة الموجودة في المجتمع ضمن البنية التنظيمية لهذه المؤسسات. تمت مشاركتنا بمعلومات تفيد أن جميع القطاعات العاملة في شمال غرب سوريا تعاني من عدم تبني أو قصور في تنفيذ سياسات حساسة جنسانياً تدعم وتحمي النساء في بيئات العمل وتراعي القيود على حركتهن وعملهن في ال ظروف الصراع، وبالطبع غياب وجود خطط لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي السياقي ضمن القطاعات والعاير للقطاعات.

ذكرت لنا العديد من نقاط الخلل ضمن بيئات العمل التي تعاني النساء من آثارها مثل غياب السياسات الحساسة التي تدعم الوصول للمصادر التعليمية، أو تلك التي تسمح للنساء بتطوير مهارتهن وبالتالي ترقيتهن وظيفياً، سواء عبر تصميم استراتيجيات تهدف لتنمية كفاءات النساء أو تبني ممارسات تعمل على تخفيف عقبات التنقل في الظروف الأمنية الخطيرة في شمال غرب سوريا. أيضاً هناك غياب واضح لآليات المساءلة التي تضمن حصول النساء على أجور مساوية في العمل، والممارسات والسياسات التي تراعي ظروف الأعباء المزدوجة والدور الإنجابي للنساء مثل إجازات الأمومة، وتوفر مساحات داعمة للطفل، وساعات إرضاع. يضاف إلى ذلك أن أنماط توظيف النساء ضمن هذه المؤسسات تعكس المتوقع منهن اجتماعياً، حيث تصطف النساء في المستويات الوسطى والدنيا من تسلسل الهرم الوظيفي غالباً كمقدمات للخدمة فقط وليس كقيادات في مراكز صنع القرار مما يصب في تعزيز الأدوار الجنسانية التقليدية.

بالطبع غياب السياسات الحساسة لا يقتصر على تلك التي تحمي النساء، وإنما يمتد التهميش أيضاً ليضمن جميع الفئات المعرضة للخطر مثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وجميع الأفراد ذوي الهويات المختلفة.

"عم فكر قديهِ فيه علاقات قوة ضمن المجتمع المدني مثل مو موجودة بكل أماكن الحياة، وفي تهميش للنساء على وجه الخصوص، وكمان لكل حدا مختلف.. فيه منها شي واضح ومنظور، مثل أحياناً سياسات التوظيف لما بيوظفوا نساء أقل أو النساء غير القادرات على أعمال معينة مثل المحاسبة واللوجستيات، وفيه علاقات خفية وغير مرئية بيعكسها المجتمع، مثل إنو النساء ما فيها تبكي، كمان ما بيتم تقدير إنو النساء عليها رعاية الأطفال بمجتمعاتنا، وما في أي اهتمام بالموضوع. ما فيها تكون عم تشتغل مليون ساعة ممكن الرجل يشتغلها لأنو بيأثر على ترقيتها وظيفياً"

مقابلة خيرة ٤

أيضاً انعكست ثقافة الإفلات من العقاب وغياب حكم القانون السائدة في شمال غرب سوريا على رؤية النساء اللواتي قابلناهن حول سياسات منع التحرش في أماكن العمل في المؤسسات الإنسانية ومؤسسات المجتمع المدني. بالرغم من وجود سياسات تفرض منع التحرش والاستغلال والتصدي لهما، شاركتنا المشاركات أن هذه السياسات لا يتم تطبيقها بالشكل الأمثل على أرض الواقع بشكل يضمن الحماية الحقيقية للنساء في بيئات العمل، ذلك نتج عنه خلق بيئات عمل معادية لعمل النساء تتعزز فيها ثقافة التطبيع مع التحرش والعنف ضدهن.

عند دراستنا لأسباب عدم تطبيق سياسات منع التحرش والاستغلال في مناطق العمل، وجدنا أنه يمكن عزو ذلك إلى فقر المعرفة بوجود هذه السياسات، أو عدم وضوح آليات للشكوى، أو عدم الثقة بتطبيقها، أو الخوف من الوصمة المجتمعية المرافقة للشكوى والتي توجه اللوم نحو الضحية/ الناجية وحتى الخوف من خسارة فرصة العمل في حال الشكوى.

"بقلب المنظمات فيه سياسات لمنع التحرش والاستغلال، عم يعملوا هي السياسات لأنو بتجيب مصاري، لأنو في ممولين، وهي نوع من قوائم التحقق وما بتنعكس بشكل حقيقي على ممارسات العالم، لأنو النساء والرجال شايفين أدوارهم بشكل كتير نمطي وذكوري ولأنو كل مجتمعنا هيك، لذلك كتير سهل ترجع تتكرر هي الديناميات بقلب المنظمات ويصعب محاربتنا"

مقابلة خيرة ٤

إن غياب وجود النساء في المراكز القيادية، وعدم تضمين وتطبيق سياسات تضمن تطوير المهارات الإدارية ودعم وصول النساء الى أماكن صنع القرار الفعال، خلق فجوة انعكست بشكل مباشرة على متلقي ومتلقيات الخدمات المقدمة. فمثلاً ذكر المشاركون والمشاركات أن البرامج المقدمة للمجتمع لا تراعي غالباً خصوصية أوضاع النساء وبالتالي وصول النساء لها بسبب عدم تضمين أصوات النساء في عمليات تخطيط وتنفيذ هذه البرامج. وأيضاً تحدثوا عن عدم وجود سياسات وخطط طويلة الأمد تساهم في التغلب على المعوقات المتعلقة بالضوابط والقيود التي يفرضها المجتمع والعائلة وقوى الأمر الواقع، والتي تمنع وصول النساء للمراكز القيادية في المؤسسات وتحد من حركتهن وبالتالي قدرتهن على تأمين بعض متطلبات هذه الأدوار القيادية كالسفر عبر الحدود أو بين مختلف مناطق النفوذ في شمال غرب سوريا.

"نادرة المشاريع يلي عم تكون حساسة للاحتياجات الخاصة، لأنو ما حدا بياخذ بعين الاعتبار الوصول لسيدات المنازل، ولما عم يكون في مفاضلة مو النساء يلي عم يربحوا. بالمجالس والمنظمات يلي فيها وحدات تخطيط، ما فيها نساء، أو مو دايماً النساء حساسات لاحتياجات النساء الأخريات، لأنو ما تدربوا يدوروا على مصالحن"
مقابلة خيرة ٥

إضافة إلى ما سبق، وجدنا دوراً خطيراً تلعبه سلطات الأمر الواقع من خلال الضغط المستمر على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البديلة سواء الصحية أو التعليمية وغيرها، وكذلك التقييد الممارس بشكل خاص على المؤسسات التي تقودها النساء، حيث تستمر هذه السلطات بمحاولة السيطرة وفرض قيود على أنشطة المنظمات التي تقودها النساء بشكل أكبر من بقية المؤسسات مثلاً كالمؤسسات التي تركز فقط على الاستجابة الإنسانية.

٥. العنف الناجم عن الإصرار على تجليات الذكورة المفرطة

وبما أن التأثيرات العنيفة للصراع المسلح في سوريا لا تقع فقط على كاهل النساء، وجدنا أنماطاً من العنف المرئية وغير المرئية في شمال غرب سوريا تقع على الرجال، وذلك تبعاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية عليهم. فغياب فرص اقتصادية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي دفع بعض الرجال إلى الانضمام للمنظمات المسلحة كمصدر وحيد للدخل، ترافق ذلك مع الضغوط والتوقعات المجتمعية والشخصية حول التقسيمات الجنسانية للأدوار داخل وخارج المنزل.

على الرغم أننا لم نركز في هذا البحث على دراسة تفصيلية لهذه الأنماط من العنف التي يتعرض لها الرجال، إلا أننا درسنا انعكاس ذلك على نشوء وتصاعد ما يوازنها تجاه النساء في شمال غرب سوريا. استخدمنا مصطلح "الذكورة المفرطة" الذي فهمناه - من خلال نقاشاتنا مع المشاركين والمشاركات - على أنه الالتزامات التي يفرضها المجتمع على الرجال، مثل الإنفاق و"الدفاع عن الشرف" وحماية النساء. في حال عدم القدرة على القيام بهذه الالتزامات يقوم المجتمع والأفراد بوصم هؤلاء الرجال، وهذا يحد ذاته عنف موجه ضدهم، تنعكس نتيجته مباشرة على النساء وتتسبب بتزايد وتيرة العنف أو نشوء أنماط عنف جديد موجهة نحوهن. يمكننا رؤية ذلك بوضوح من خلال انتشار معدلات جرائم "الدفاع عن الشرف"، كما يمكننا قراءته أيضاً من خلال ازدياد معدلات العنف المجتمعي ضد النساء اللواتي وصلن إلى فرص عمل، وانتشار خطاب مجتمعي يدور حول مظلومية الرجال وأحقيتهم بالوصول إلى فرص العمل أكثر من النساء. كما وجدنا ازدياد في معدلات العنف الأسري، تجاه النساء بالطبع، في الأسر التي أصبحت فيها النساء المعيلات الوحيدات لأسرهن نتيجة عدم قدرة الزوج على الوصول إلى فرص العمل، هذا الوضع الأسري تسبب في عنف ضد النساء مجتمعياً وأسرياً وصمماً مجتمعياً للزوج بسبب عدم موافاته لمعايير الذكورة المتوقعة منه.

"في مظلومية عند الرجال، لكن خلف الخطاب فيه شيء حقيقي ليس سببه النساء، وإنما غياب فرص العمل. عم نعاني من اقتصاد منهيار وسلطات قمعية، ومصادر الدخل إما بتجي من الانتماء للعسكر أو تجار الحرب. لا توجد بني صناعية ولا تجارة. النزوحات كبيرة، وفيه أربعة مليون إجا أغلبن بلا شغل، أو خسر شغله، وهاد عم يخلي الملامة تقع على النساء يلي عم يلاقوا فرصة"
مقابلة خيرة ١

٦. استهداف النساء كسلاح حرب لوصم المجتمع بالعار

خلال النزاع السوري تم استهداف النساء على نحو ممنهج سواء بعمليات الاعتقال أو عمليات الخطف أو التهريب. تمت مناقشة هذه القضية على وجه خاص ضمن جلسات التشبيك، ولا سيما أن أسباب اعتقال النساء في السياق السوري من قبل النظام لم تكن بسبب نشاطهن السياسي والمدني، وإنما لأسباب تهدف لإذلال مجتمعاتهن باعتبار أن الأعراف والتقاليد تربط شرف الأفراد والمجتمعات بالنساء حصراً. نتيجة لذلك تركز الوصم المرافق للاعتقال على النساء فقط. وبما أن استهداف النساء كسلاح حرب لا يقتصر فقط على النظام السوري، تم التركيز أيضاً على دور الفصائل المسلحة بالقيام بعمليات خطف للنساء بهدف المقايضة عليهن ضمن صفقات تبادل المعتقلين بين النظام السوري والفصائل المسلحة.

تكرر في نقاشات المشاركين والمشاركات ذكر عنف الوصمة المجتمعية الذي تتعرض له المعتقلات بعد الإفراج عنهن، وتعرض بعضهن للنبد من أسرهن أو حتى القتل.

"البنات يلي بتطلع من المعتقل هي عليها وصمة، فيه حوادث قتل بنات، وفيه حوادث تقيع بنات، وفيه حوادث تطليق المعتقلات لأنه عليهن وصمة، بينما الشاب بيطلع وبيحتفلوا فيه أهله إنو بطل"

مشاركة من جلسة التشبيك

لا يتوقف الأذى الناجم عن عمليات استهداف النساء كسلاح للحرب على عنف الاعتقال، والوصمة المجتمعية، والعزل، والنبد الممارس ضدهن من قبل أسرهن أو المجتمع، وإنما يمتد أثره الجسدي والنفسي ليشمل ازدياد في هشاشة أوضاعهن القانونية والاقتصادية. على سبيل المثال، وجدت النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب في المعتقلات وحملن وأنجبن أطفالاً لاحقاً أنفسهن في وضع شديد الصعوبة فيما يتعلق بالوصول إلى وثائق رسمية تثبت نسب أطفالهن، أو تمكنهن من إعطاء جنسيتها السورية لأطفالهن. هذا الأمر أثر مباشرة على قدرتهن على وصولهن إلى المساعدات الإنسانية اللازمة لنجاتهن ونجاة أطفالهن وانعدام فرص أطفالهن في الوصول للتعليم.

٧. العنف الإعلامي والإلكتروني

انعكست أنماط العنف الموجودة في المجتمع على خطاب معظم المؤسسات الإعلامية التي نشأت بعد الانتفاضة السورية، حيث تواجه الإعلاميات على وجه الخصوص والمدافعات عن حقوق النساء عنفاً إضافياً يمكن قسمه إلى مستويين أساسيين: المستوى الأول هو العنف الصادر عن المؤسسات الإعلامية نفسها، وذلك من خلال الخطاب الذي توجهه للمتلقين ويلعب دوراً مباشراً في تعزيز الأدوار الجنسانية وتعزيز الخطاب الديني والاجتماعي المعادي لتواجد النساء في مراكز صنع القرار والحياة العامة والسياسية؛ أما على المستوى الثاني فهو وجود قوى الأمر الواقع على الأرض التي تضغط وتقيد عمل المؤسسات التي تقودها النساء وعمل المدافعات عن حقوقهن والصحفيات من خلال التدخل الدائم الهادف إلى منع استقلالية العمل المدني والحقوق.

"وضع الصحفيات اللي بيحاولوا يسלטوا الضوء على مشاكل النساء بشمال غرب سوريا جداً سيء. بإحدى البرامج من خلال الشغل مع الصحفيات بالداخل حول الكتابة الصحفية من منظور جندري، عم يعلموا الصبايا كيف يلعبوا على مفردات اللغة لحتى يحموا حالن قبل ما يحموا الصبايا يلي عم يعملوا معن لقاءات. الموضوع متعب ومرهق. بدك توصلي الفكرة وانتي ما موصلة الفكرة. الصحفيات والمدافعات عن حقوق النساء وضعن جداً سيء"

مقابلة خيرة ٣

تساهم بعض العوامل التي تعمل على تهميش النساء وإبعادهن عن العمل في المؤسسات العامة أو الانخراط في الحياة العامة بشكل عام، في زيادة تحيُّز الخطاب الإعلامي وحملات التنمر الإلكتروني عليهن. يبدأ ذلك من الخطاب الديني المتشدد، إلى التوقعات المجتمعية لماهية أدوار النساء، إلى التطبيع مع الهجمات السيرانية والإعلامية على العاملات في الشأن العام، إضافة إلى ضعف التنمية الاجتماعية وغياب جهود تنمية سياقية حساسة للثقافة المحلية والتي لا تتصادم مع المجتمع وإنما تعمل على إحداث تغيير تراكمي وجزئي طويل الأمد.

"ناشطات الصف الأول بالداخل، مهددات بالعنف السيراني. الحملات يلي عم تصير تجاه النساء بتضل تطعن بالعمل النسائي وأجندات التمويل. هالشى كثير عنيف بالنسبة إلهن، وبسبب انكفاءهن عن النشاط العام. هي حملات عنف وتهديد بالفضح والابتزاز. وشفنا اعتداءات على مراكز اجتماعية وأنشطة. الخطب الدينية عملت تغيير بالمزاج العام. يعني إذا كان فيه مقاومة متململة ضد حراك النساء، فهاي الخطب عطته مساحة يكون علني وصارخ ومستند بشرعيته ع الدين"
مقابلة خيرة ه

ثانياً: أنماط العنف الناجمة عن التفاعل بين الأفراد داخل المنزل ضمن حيز الأسرة

لا نركز هنا على أنماط العنف ضمن الأسرة بمعزل عن أنماط ومسببات العنف الهيكلي، وإنما نركز على تداخل أنماط هذا العنف وتفاعلاتها المتبادلة.

١. العنف الأسري

العنف الأسري هو ظاهرة مركبة ناجمة عن تضافر الموروث الاجتماعي والخطاب الديني وافتقار القانون السوري إلى قوانين الحماية، تترافق هذه العوامل مع وجود قوانين تشجع على السيطرة على قرارات النساء مثل وجوب حصول المرأة على موافقة زوجها للوصول إلى فرص العمل والسيطرة على حركتها خارج المنزل، يضاف إلى ذلك وجود ثغرات قانونية في نص القانون السوري يستفيد منها المعنف في حال وقعت جريمة أسرية. وعلى الرغم من عدم وجود تقارير توضح مدى انتشار ظاهرة العنف الأسري في شمال غرب سوريا، إلا أن جميع المشاركين والمشاركات أكدوا لنا من خلال مشاهداتهم/هن ارتفاع في نسب العنف الأسري وبرأيهم/هن يعود عدم توفر إحصائيات محددة تعكس انتشار هذه الظاهرة العنيفة إلى: إما الخوف من الوصمة المجتمعية التي ترافق عمليات البوح أو حتى الشكوى، و/أو ضعف آليات الحماية المقدمة للمعنفات، و/أو عدم وجود/ فقر المعرفة بآليات الشكوى، و/أو تقبل المجتمع للعنف الأسري بسبب الخطاب الديني الذي يبرر ويُطبع مع عنف الزوج ضد زوجته أو عنف ما يعرف بالرجال الأوصياء ضد النساء. تلعب العديد من العوامل دوراً مساعداً في ازدياد معدلات العنف المنزلي ضد النساء في شمال غرب سوريا، ذكر لنا منها ازدياد التوتر ضمن العائلة بسبب اختبار العنف والفقر والتهجير القسري الذي تسبب في عزل النساء عن بيئاتهم الاجتماعية والأسرية الأصلية التي قد تؤمن نوعاً من الحماية لهن، تترافق ذلك مع العنف الاقتصادي الممارس عليهن حيث تجد النساء المعنفات أنفسهن في وضع شديد التعقيد يفرض عليهن عدم القدرة على مغادرة مكان التعنيف ليقعن ضمن دوامة العنف المتكرر. يضاف إلى ما ذكر سابقاً، تؤثر عدم الثقة أو ضعف آليات واستراتيجيات الحماية وضعف نظام الإحالة والتنسيق بين مختلف القطاعات على ازدياد فقر في وصول المعنفات للخدمات اللازمة. فمثلاً يعد القطاع الطبي المدخل الأساسي لتقديم الدعم الطبي للنساء المعنفات عبر مراكز الرعاية الطبية، إلا أنه في شكله الحالي لا يوفر أي خدمات فعالة أخرى، تتجاوز الفحص الطبي وتقديم بعض خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، وبالتالي وجود خلل في التنسيق العابر للقطاعات يتسبب مباشرة

في فقر في وصول المعنفات لخدمات العلاج النفسي الفعال والدعم القانوني والمالي، في حال توفرها في شمال غرب سوريا، لضمان حمايتهن ودعمهن في حال التعرض للعنف الجسدي المهدد للحياة.

ركزت المشاركات بشكل خاص على أثر الابتعاد عن البنى المجتمعية الأصلية نتيجة النزوح وعمليات التهجير على ازدياد العنف ضد النساء في منازلهن بسبب خسارتهن للحماية المجتمعية التي تؤمنها المجتمعات الأصلية.

"هناك نساء يتعرضن لعنف، لكن نتيجة التهجير وبعدها عن أهلها بيضلوا ساكتين لأنو ما في حدا يروحوا لعدنو. وأحياناً خوفهن على إخوتهن وأهلهن من تعرضهن لأذى بيخليهن يسكتوا بسبب ارتفاع نسب الجرائم"
مشاركة من جلسة التشبيك

في تجمعات مخيمات النازحين داخلياً، ظهر عامل فقدان الخصوصية، كعامل إضافي يزيد من احتمالية تعرض النساء للعنف من قبل شركائهن ويزيد التوتر ضمن حيز الأسرة. كما قرأنا من خلال النقاشات التي أجريناها حول تصاعد أنماط العنف تجاه النساء ضمن حيز الأسرة ترافق ازدياد احتمالية تعرض النساء للعنف مع تركيز المجتمع والرجال على تبني سلوكيات السيطرة على النساء وعدم تقبل التساوي في عمليات صنع القرار وتوزيع مسؤوليات العمل داخل المنزل حتى في ظل إنقلاب الأدوار الاجتماعية الذي طرأ خلال سنوات الصراع، لتجد النساء أنفسهن يتحملن أعباء الإعاقة المادية بالإضافة الى أعباء الرعاية المتوقعة منهن أصلاً. يضاف الى العوامل التي تزيد من نسب ارتفاع معدلات العنف الأسري، الارتفاع المرافق في معدلات التزويج المبكر، وسيادة مناخ من انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب القانون، وتقاطعات الإفلات من العقاب مع وجود اختلاف في سلطات قوى الأمر الواقع المسيطرة على المناطق المختلفة في شمال غرب سوريا، حيث يعزز التنقل بين هذه المناطق من الإفلات من العقاب بسبب عدم القدرة على ملاحقة المُعنف في حال الشكوى طبعاً.

٢. العنف ضد الفتيات

يعد التزويج المبكر أكثر أنماط العنف ضد الفتيات ذكراً من قبل المشاركات والمشاركين. لا يعتبر التزويج المبكر ظاهرة جديدة على المجتمع السوري، وينظر له على أنه عنف متجذر في الأعراف الاجتماعية والممارسات المجتمعية في شمال غرب سوريا. وتتباين الإحصاءات المتعلقة بنسب التزويج المبكر خلال سنوات النزاع، لكن تؤكد جميع التقارير على ارتفاع نسب التزويج المبكر في المنطقة بشكل مقلق. لا توجد أرقام دقيقة تصف المشهد في شمال غرب سوريا، إلا أن الارتفاع في نسبة انتشار التزويج المبكر على الصعيد الوطني يُنبئ بازدياد مشابه في شمال غرب سوريا، فمثلاً أشار تقرير صدر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في شهر حزيران ٢٠٢٣، عن انتشار شائع للتزويج المبكر في جميع أنحاء البلاد، حيث يعيش ٨٤ ٪ من أطفال سوريا في أماكن يمثل فيها زواج الأطفال مشكلة حقيقية للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٧ عاماً^٨

بالنسبة للأسر السورية في شمال غرب سوريا، يعتبر تزويج الفتيات استجابة يائسة للتكيف مع الظروف التي تسببت بها الوضع الاقتصادي المفروض على العائلات النازحة خلال سنوات النزاع. كما يبرز تزويج الفتيات كإجراء تكيف سلبي ناجم مباشرة عن فقدان الأمن بسبب انتشار السلاح والبعث عن البنى الاجتماعية التي تؤمن بعض الحماية بسبب عمليات النزوح والتهجير القسري، وأيضاً كامتداد لمفهوم أن حماية الفتيات من التحرش الجنسي وحماية شرف العائلة لا يتم الا من خلال تزويج الفتيات. تتضافر هذه الظروف الاقتصادية والظروف المعيشية والأمنية السيئة، ولا سيما في مخيمات النازحين

^٨ من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، ١٢-١٦-٢٠٢٣، باللغة الانكليزية، <https://shorturl.at/ehokL>

داخلياً، مع قلة الوصول إلى فرص التعليم إلى ازدياد معدلات التزويج المبكر في مخيمات النازحين داخلياً في شمال غرب سوريا.

"ليش بدها تتعلم البنات، طالما تجاوزت التعليم الأساسي السادس صار ممكن تصير زوجة. فيه نظرة سلبية من المجتمع للبنات يلي بتفوت ويتطلع، وخصوصاً الجامعية، لأنو حرية الحركة مو مقبولة. وفي معوقات عند الأسر يلي عندها اعتبارات مثل الأمان بالطريق. لو فيه مجموعات بيتحركوا سوا، ممكن، بس وحدة تتحرك لحالها لا، لأنه اجتماعياً مو مقبول، وإذا مقبول ففيه أزمة بالأمان والكلفة، والأولوية بميزانية البيت مو للدفع لتعليم البنات، بل للشب"

مقابلة خيرة ٥

تعد ظواهر البلوغ القسري وتشويه الأعضاء التناسلية/ختان الفتيات من أنماط العنف الموجه ضد الفتيات في شمال غرب سوريا التي تم ذكرها في بعض المقابلات التي أجريناها. مثلاً، ساهم غياب الاستقرار الأمني والاقتصادي التي تواجهه العوائل في شمال غرب سوريا بازدياد تبني ممارسات صحية مؤذية على الفتيات بشكل خاص مثل اعطاء الأدوية الهرمونية بهدف تسريع البلوغ لغاية تزويج الفتيات في سن مبكرة. كما قام بعض الجهاديين الذين قدموا مع عوائلهم إلى سوريا خلال سنوات النزاع السابقة بفرض ممارسة ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية/ ختان الفتيات وهي ظاهرة دخيلة تماماً على المجتمع السوري.

"فيه أسر عم تجبر الطفلات على البلوغ المبكر بتناول الهرمونات، منشان يزوجهن ليتخلصوا من العنف الاقتصادي. حالات الإجهاض يتقاطع فيها البعد السياسي والحكم باسم الدين من قبل السلطات المتشددة دينياً. هذا النوع من الخدمات ممنوع. هاد غير الممارسات الغربية يلي جابتها السلطات الغربية على المجتمع السوري، مثل الختان، وهو ظاهرة غير موجودة بالمجتمع السوري. هالأ عم تجي حالات مفروضة على المجتمع من ناس إجو من بيئات مختلفة، العسكر المهاجرين وأسره"

مقابلة خيرة ١

خاتمة

الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء لا تنفصل عن بعضها في شمال غربي سوريا، سواءً الهيكلية منها والمؤسسية أو تلك الناجمة عن التفاعلات بين الأفراد، بل إنما تتفاعل وتعزز من شدة بعضها البعض وتعمل سوية على زيادة ضعف النساء، لا سيما في ظل ظروف النزاع المطول في الحالة السورية. ظهرت خلال السنوات السابقة أنماط عنف جديدة يمكن عزوها إلى أنماط العنف الهيكلية المتجذرة في المجتمع السوري، وإلى الانفلات الأمني وغياب حكم القانون المرافق للنزاع. يتسم العنف الهيكلية بعدم التكافؤ الشديد بين النساء والرجال في الوصول إلى الموارد، سواء منها الفرص التعليمية أو تطوير المهارات وبالتالي الفرص الاقتصادية، مما يزيد من احتمالية تعرض النساء للعنف الجنساني في المواقف الاجتماعية والأمنية والاقتصادية الضعيفة كما حصل خلال سنوات النزاع في السياق السوري. يفيد تحديد وفهم وتفكيك مسببات وأنماط العنف الهيكلية المتضمن في القانون والمجتمع السوري، والمتقاطع مع الأعراف والعادات الاجتماعية والممارسات الدينية، إلى فهم انعكاسات أعمال العنف المباشرة التي نجمت خلال سنوات النزاع، كعمليات التهجير القسري

والزوح وتفكك الروابط الاجتماعية على النساء. هذه الروابط كانت في فترات سابقة للصراع تؤمن بعض الحماية المجتمعية للنساء في ظل القوانين التمييزية السورية. من الضروري أيضاً عند النظر إلى أنماط العنف الهيكلية ضمن المجتمع المدني والمؤسسات الإنسانية والهيكل الحوكمية البديلة فهم وجود عوامل خارجية عززت من أنماط التمييز الجنساني، مثل سياسات التمويل التي ركزت على استنساخ مشاريع غير مناسبة للسياق وتطبيقها في شمال غربي سوريا، أو تجنب التركيز على جهود التعافي المبكر ودعم عمليات التنمية المجتمعية ذات الطابع المحلي، بالإضافة إلى الظروف التي ما زالت تديم عدم الاستقرار والأمان الناجم عن غياب أي حل سياسي واستمرار العمليات العسكرية من قبل النظام السوري وسيطرة قوى الأمر الواقع على المشهد على الأرض، إضافة إلى محاولاتها المستمرة للسيطرة على العمل المدني وأدلجة القطاعات العاملة في شمال غرب سوريا. كل هذه العوامل ساهمت بخلق أنماط عنف مرئية وخفية تأثرت بها النساء وكل الفئات المهمشة بشكل غير متناسب.

التوصيات

يشير هذا البحث إلى الحاجة الماسة لفهم الأسباب التي تعزز العنف ضد النساء بطريقة سياقية، وتبني نهج طويل المدى لتحقيق تغيرات إيجابية والاستجابة الفعالة لاحتياجات الناجيات. هنا يجب أن يتضمن أي نهج العمل على معالجة الأسباب الجذرية للعنف والاستجابة. هناك خمسة عناصر رئيسية ضرورية يجب أخذها بعين الاعتبار للتصدي لأنماط العنف ضد المرأة في شمال غرب سوريا، وتشمل:

١. تطوير وتبني سياسة عامة لمنع العنف ضد النساء
 - ◆ التقييم الداخلي لكل أنواع علاقات القوة في أماكن العمل، وإعادة التفكير في تلك القوى لتصميم استجابات وتدخلات تعكس كل أنماط التمييز المجتمعية ضد المرأة والتي غالباً ما تنعكس في أماكن العمل ومراكز صنع القرار.
 - ◆ تطبيق سياسات حساسة جنسانياً لتشمل بيئات العمل، وتضمن تصميم وتنفيذ البرامج التي تركز على الوصول العادل إلى جميع الخدمات.
 - ◆ التركيز على التطبيق الفعال لسياسات الحماية وسياسة التكافؤ الجندي وسياسة التصدي للاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، مع ضمان وجود وتطبيق آليات واضحة للشكوى ومحاربة الإفلات من العقاب.
 - ◆ إيجاد حلول سياقية لأنماط العنف الفريدة في السياق السوري التي تواجهها النساء، بحيث تضمن وصول النساء ذوات الأوضاع الأكثر هشاشة وحساسية لكل آليات الدعم، بما فيها الوصول للمساعدات الإنسانية والدعم الاقتصادي.
 - ◆ تطوير سياسات وممارسات سياقية تعمل على عكس الحواجز التي تمنع النساء من الوصول إلى كل المصادر التي تدعمهن في بيئات العمل وتساهم في تطورهن وترقيتهن الوظيفية.
 - ◆ السعي الجاد لتحويل بيئات العمل إلى بيئات حساسة جنسانياً، من خلال توفير كل الموارد والآليات الإدارية والتشغيلية السياقية، لتقييم ورصد مدى نجاعة السياسات الموجودة حالياً وإعادة تقييمها بشكل مستمر.
 - ◆ تعزيز الوعي بأهمية تنفيذ سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي فعالة ومتسقة بين جميع كوادرات المنظمات في شمال غرب سوريا، وفي مقر المنظمات في حال كانت المنظمات تدار من تركيا.
 - ◆ تطوير منهجيات وأدوات تحليل للنوع الاجتماعي ومصطلحات جنسانية موحدة وسياقية لا تسبب أي نوع من الصدام مع المجتمع، ودعم مفهوم وواضح ومتسق حول أسباب عدم التساوي الجنساني في المجتمع السوري والطرق السياقية الأمثل لمعالجته.

٢. خلق بيئات داعمة

- ◆ يشمل ذلك خلق البيئات التي تضمن دعم الناجيات/الضحايا ودعم النساء في أماكن العمل.
- ◆ التركيز على ضرورة الدعم المستمر والاستراتيجي للمساحات الآمنة للنساء ولا سيما في ظل قصور استراتيجيات الحماية الأخرى، لأهميتها الشديدة في هذا السياق في ظل قصور آليات الدعم القانوني وغيرها.
- ◆ تطوير إنتاج معرفي وبحثي حول أهمية المساحات الآمنة في سياق شمال غرب سوريا، والتركيز على تحولها إلى بيئات لا تهدف فقط إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي والمجتمعي للناجيات، وإنما تركز أيضاً على دورها السياقي في تطوير شبكات التضامن والحماية المجتمعية والتنمية الاقتصادية ورؤيتها كبنية أساسية للتغيير.
- ◆ دعم المساحات الآمنة ضمن المؤسسات والتي تضمن حرية النقاش الداخلي بين أفراد المنظمات، وتضمن مشاركة جميع الفئات الجنسانية لتوضيح أشكال العنف الذي تختبره النساء في أماكن العمل وطرق الاستجابة السياقية الملائمة.
- ◆ دعم تشكيل التحالفات والاتحادات والشبكات النسائية على الأرض والعبارة لمناطق النفوذ والسيطرة في شمال غرب سوريا، ودعم القيادة المحلية لهذه البنى لتكون شبكات أمان تقدم فيها الناشطات طرق فعالة للتضامن والحماية وتبادل الخبرات في شمال غرب سوريا.

٣. تعزيز العمل المجتمعي لخلق تنمية اجتماعية برؤية محلية

- ◆ فتح مساحات للنقاش والعمل مع المؤسسات الإعلامية حول دورها الأخلاقي وضرورة تطوير وعي حول أنماط العنف ضد النساء وحثها والعمل معها للتحويل نحو تبني خطاب يعكس هذه الأنماط.
- ◆ العمل، بشكل موازي، على عكس أنماط العنف الإعلامية والإلكترونية من خلال تصميم حملات إعلامية وحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، لرفع التوعية حول أشكال العنف ضد المرأة بطريقة سياقية وملائمة ثقافياً.
- ◆ دعم المبادرات المحلية الإبداعية التي تعمل على دمج الناجيات والمهجرات ضمن المجتمعات المضيفة.
- ◆ العمل بشكل مستمر ومستدام مع المبادرات والمنظمات المحلية النسائية أو التي تفوقها النساء، وكذلك مع الشخصيات الدينية والاعتبارية في شمال غرب سوريا، لضمان فتح نقاشات تضمينية ومستمرة مع جميع أفراد المجتمع، بما فيهم الفتيان والرجال للتوعية بأسباب وأنماط العنف ضد النساء وإيجاد حلول سياقية تشاركية تضمن الحماية المجتمعية.

٤. تطوير المهارات الشخصية للنساء والفتيات بما فيها المهارات المعرفية والإدارية والمهارات الاقتصادية

- ◆ تطوير برامج رفع وعي حول أنماط العنف ضد النساء بحيث تضمن إيجاد حلول سياقية مستندة للثقافة المحلية وطرق لمعالجة آثار هذا العنف.
- ◆ دعم برامج القيادات النسائية ذات النهج الشامل التي تضمن تطوير جميع المعارف والمهارات وتعزيز استراتيجيات المرونة.
- ◆ تضمين الدعم النفسي والاجتماعي الفعال والمستدام طويل الأمد كهدف ثانوي في كل برامج وأنشطة الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء.
- ◆ تبني نهج شامل فيما يتعلق بمشاريع التمكين الاقتصادي، والذي يضمن وصول النساء إلى كل المهارات والدعم لضمان استمرارية وتحقيق نتائج إيجابية مستدامة لهذه المشاريع.

◆ الاستثمار في دعم القادة المستقبليين-ات والناشئين-ات في جميع المجالات ولا سيما مجموعات اليافعين واليافاعات.

٥. إعادة توجيه جميع الخدمات

◆ إعادة تقييم جميع المشاريع الإنسانية والخدمية التي تقدمها المنظمات والمجتمع المحلي والمجالس المحلية والهيكل الحوكمية بحيث تدرس وتعمل جدياً على تغيير الحواجز التي تعيق وصول النساء وجميع الفئات المهمشة لهذه الخدمات.

◆ عند تصميم وتنفيذ المشاريع التنموية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن يكون التخطيط العمراني مراعيًا إمكانية وصول النساء لهذه المشاريع.

◆ التركيز على ضرورة المناصرة لزيادة التمويل في شمال غرب سوريا الذي ينقل الاستجابة من استجابة إنسانية طارئة إلى استجابة مستدامة، تضمن دعم التنمية المجتمعية والتعافي المبكر وسبل العيش ودعم جهود الاستقرار والسلم الأهلي ودعم البنى الحكومية البديلة.

◆ إدراج المساواة الجنسانية كهدف أساسي في جميع المشاريع، بما فيها البرامج الخدمية والوصول للمساعدات الإنسانية.

◆ تقديم ومشاركة عابرة للقطاعات لبيانات عالية الجودة مصنفة حسب الجنس تغطي وصول النساء لجميع الخدمات، بما فيها الخدمات الطبية الخاصة بالصحة الإنجابية وخدمات الحماية والاستجابة للعنف.

◆ من الضروري في القطاع الطبي والمنظمات الإنسانية تدريب العاملات والعاملين في الخطوط الأمامية على الوعي بجميع أشكال العنف الهيكلية وتلك المرتبطة بالوصول للخدمات، وذلك لضمان عدم تعرض المستفيدات إلى أي نمط عنف أو أذى إضافي، مع ضرورة تصميم وتقديم برامج بشكل موازي تضمن وصول العاملات والعاملين لخدمات صحة نفسية فعالة وملائمة.

◆ دعم الأنشطة السياقية التي تركز على نهج شامل مشترك بين القطاعات لتمكين الفتيات والنساء، بحيث تتضمن التحول إلى النهج المرتكز على الناجيات ويضمن المشاركة الفعالة لهن في جميع مراحل تصميم الأنشطة والبرامج وتنفيذها.

◆ دعم الخطط والمشاريع طويلة الأمد والمستدامة التي تضمن وصول جميع الأطفال واليافاعين واليافاعات للتعليم بالتوازي مع برامج وأنشطة لرفع الوعي بخصوص التزويج المبكر.

◆ دعم المبادرات والشراكات طويلة الأمد التي تدعم وتعزز من قيادة النساء، ولاسيما في القطاعات الخدمية مثل القطاع الطبي والتعليمي والإنساني والمجالس المحلية.

◆ دعم المشاركة النسائية السياسية على المستويات المحلية وعدم حصرها بالمستويات الوطنية فقط.